مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

إدارة ترامب الثانية والعراق

حيدر كريم مهدي

13

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

إدارة ترامب الثانية والعراق

مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

إدارة ترامب الثانية والعراق

حيدر كريم مهدي

13

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

اسم الكتاب: إدارة ترامب الثانية والعراق
المؤلف: حيدر كريم مهدي - خبير في الشؤون الدولية والاستراتيجية
عدد الصفحات: 104 صفحة
الناشر: مركز البيدر للدراسات والتخطيط
بغداد: كانون الثاني - يناير 2025
الطبعة الأولى

ISBN: 978-9922-8886-2-0

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط
لايحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من المركز.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (5) لسنة 2025

www.baidarcenter.org
info@baidarcenter.org

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

المحتويات

مقدمة - ولاية ترامب الثانية: ملامح جديدة لزعامة قديمة	7
ترامب بين الإرث والشخصية: مقومات زعامة غير تقليدية	7
دونالد ترامب المبتكر المزعزع للاستقرار	13
الوضع الأميركي ومعالم إدارة ترامب الثانية (2025-2028)	15
النهج العام لإدارة ترامب في السياسة الخارجية الأميركية	21
أ - استراتيجيات ترامب الثانية تجاه الصين وأوروبا وحلف شمال الأطلسي	21
ب - سياسة ترامب تجاه أوكرانيا والقضية الفلسطينية	25
ج - العلاقات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية	27
د - التأثيرات المختلفة للسياسات الأمريكية الجديدة	28
العراق بين التحديات الإقليمية ورؤية إدارة ترامب	31
السردية العراقية في المخيلة الأمريكية (نظرة عامة وحكومية)	36
الأهداف الاستراتيجية المطلوبة للعراق	39
المحاور المقترحة لخطة عمل الحكومة العراقية	40
أ - التواصل السياسي والدبلوماسي	40
ب - تعزيز التعاون الأمني والعسكري	40
ج - تعزيز العلاقات الاقتصادية	41
د - إدارة العلاقات الإقليمية	42

هـ - توظيف الدبلوماسية الثقافية والإعلامية	43
و - استراتيجية مقترحة للسفارة العراقية في واشنطن	44
الخطوات التنفيذية المطلوبة	45
الخاتمة	46
المراجع والمصادر	50

مقدمة - ولاية ترامب الثانية: ملامح جديدة لزعامة قديمة

تُعَدُّ عودة دونالد ترامب إلى منصب الرئاسة مع بداية عام 2025 منعطفاً سياسياً مهماً في المشهد الأميركي والدولي، حيث تتداخل العوامل الشخصية، والسياسية، والتاريخية لتشكيل سنوات حكم تثير تساؤلات عميقة حول مستقبل الولايات المتحدة ودورها العالمي للسنوات الأربع القادمة. من إرث رئاسته الأولى (2017 - 2020)، التي شهدت تقلبات غير مسبوقة على صعيد السياسات الداخلية والخارجية، إلى حملته الانتخابية في 2024، تُبرزُ شخصية ترامب وأساليبه المبتكرة والمثيرة للجدل أهميةَ دراسة أثر هذه العوامل على النظام الدولي المتغير، مدركين في الوقت نفسه أنَّ عودة دونالد ترامب لصدارة المشهد السياسي مرتبطة بسياق عالمي أوسع، مثل تزايد الشعبوية عالمياً أو التحديات التي تواجه الديمقراطية في الغرب أو التوجه العالمي نحو تعدد الأقطاب وتغيير كبير في موازين القوى.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف ملامح رئاسة ترامب الثانية (2025 - 2028) وتأثيراتها المحتملة على الولايات المتحدة والعالم، بدءاً من السمات الشخصية التي تميزه، ووصولاً إلى سياساته تجاه الصين، وأوكرانيا، وأوروبا، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، مروراً بمواقفه من المنظمات الدولية والقضية الفلسطينية. وسيتضمن البحث أيضاً تحليلاً معمّقاً للتحديات والفرص التي قد تميز الولاية الرئاسية الثانية لدونالد ترامب، مع التركيز على ديناميكيات صنع القرار، وأخيراً يبحث هذا البحث في الانعكاسات المحتملة لهذه الرئاسة على العراق مع عرض السيناريوهات المحتملة لتوجهها مع العراق.

ترامب بين الإرث والشخصية: مقومات زعامة غير تقليدية

تميزت رئاسة دونالد ترامب الأولى (2017 - 2020) عن الإدارات الأمريكية السابقة بسلسلة من الخصائص، فقد كانت مثيرة للغاية وغير تقليدية ومغايرة، سواءً من حيث السياسة الداخلية أو الخارجية، إذ تُعدُّ شخصية ترامب شخصية طارئة على السياسة (رغم انتمائه أو تبرعه سابقاً للحزبين الجمهوري والديموقراطي)، فهناك تصور عام بأن

ترامب يفتقر إلى الدراسة والمعرفة بالسياسة وليست لديه فلسفة سياسية بل إنَّ تدخله بالدور السياسي أتى نتيجة رغبات وقناعات تولدت لديه، كرجل أعمال مختص في الشؤون العقارية وعقد الصفقات التجارية، بأن المنظومة الحزبية التقليدية في أمريكا قوضت مصالحها الوطنية على حساب علاقاتها مع الخارج وعليه توجه ترامب للحكم كشخصية ثائرة على المؤسسة السياسية التقليدية، وفي أدناه بعض سمات هذه الرئاسة السابقة:

1- الخطاب الشعبوي والقومي: كانت الفلسفة السياسية المركزية لترامب هي أجندته وشعاره «أمريكا أولاً»، ووضع نفسه كبطل للأميركيين العاديين على النخبة السياسية أو «المؤسسة» أو العولمة المناهضة أو الهجرة وأمن الحدود، وعليه حصل الكثير من الاستقطاب السياسي العميق وزيادة قاعدة الدعم الشعبوية والانقسامات الثقافية الداخلية.

2- أسلوب القيادة المواجِهة وغير التقليدية: المنهج القتالي والقيادة التخريبية وما سماه من «تجفيف مستنقع الفساد في العاصمة واشنطن»، والتي تعدُّ ترجمة لأجندته الشعبوية التي تمركزت حول شعاره الرئيس.

3- السياسات الاقتصادية: خفض الضرائب والتجارة والإصلاح الضريبي وإلغاء القيود التنظيمية والسياسة التجارية والتعريفات الجمركية، أي ترسيخ نظرة رجل الأعمال الرأسمالي للولايات المتحدة التي تعد التجسيد الأمثل للرأسمالية والاهتمام بطبقة الأثرياء والشركات التي يعدها المصدر الأساس للقوة الأمريكية.

4- التعامل المثير مع جائحة كوفيد-19: أثارت إدارة ترامب في تعاطيها مع الجائحة الكثير من الجدل والملاحظات، ولعل من أهم الملاحظات: التقليل من خطورة الجائحة حيث وصفها في حينها بأنها تحت السيطرة و«مثل الأنفلونزا»، وكذلك التصريحات المتناقضة من الإدارة أثرت على فهم الجمهور للتدابير الوقائية، كما كان هناك خلافات

وتوتر كبير مع العلماء والخبراء مثل الدكتور فاوتشي، مما أضعف ثقة الجمهور بالمعلومات الرسمية، ولعل انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية خلال الجائحة أرسل إشارات سلبية بشأن القيادة الأمريكية في الاستجابة العالمية، عموماً الملاحظات أعلاه أسهمت في تشكيل تصور عام سلبي حول إدارة الجائحة، مما أثر على التوجهات السياسية والعامة داخل الولايات المتحدة وخارجها.

5- التعيينات القضائية: ثلاثة ترشيحات مهمة جداً للمحكمة العليا، وتعيين أكثر من 200 قاضٍ فيدرالي في مناصب مدى الحياة، وهنا أكدت التوجهات المحافظة لترامب في الفصل في القضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان المنسجمة مع القيم الدينية المناهضة لدعوات التحول الجنسي والشذوذ الجنسي والإجهاض ومحاولة إعادة تعريف قيم العائلة وغيرها التي أحدثت جدلاً وعززت الانقسام مع اليساريين الديمقراطيين.

6- مشكلاته المتعددة مع القضاء: المساءلة والقضايا والتحديات القانونية والأخلاقية التي كانت مواكبة لمسيرته منذ دخوله السياسة.

7- مواجهة قطاع الإعلام وامتداداتها: المواجهة الشرسة لأغلب المنابر الإعلامية الكبيرة وما سماها بـ «الأخبار الكاذبة»، مع الاستخدام المكثف والمباشر لوسائل التواصل الاجتماعي.

8- اضطرابات العاصمة: انتهاء ولايته بأعمال الشغب والاضطرابات التي أعقبت الانتخابات تبعاً مثل انتفاضة السادس من كانون الثاني/ يناير 2024 في الكابيتول هيل (الكونجرس) ورفض نتائج الانتخابات.

9- السياسة الخارجية: استندت السياسة الخارجية لدونالد ترامب إلى مبدأ أو عقيدة ‹أمريكا أولاً›، الذي ركز على الأولويات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، مع تقليص الالتزامات الدولية وتعزيز أو التركيز على العلاقات الثنائية، هذه العقيدة

ترجمها مثلاً من خلال:

أ - النزعات الانعزالية: التشكيك في الاتفاقيات والتحالفات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي، وشهدت ولايته انسحاب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة /JCPOA)، والشراكة عبر المحيط الهادئ(TPP).

ب - الحروب التجارية والتعريفات الجمركية: بدأ ترامب حرباً تجارية مع الصين- إعادة التفاوض على اتفاقيات تجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (التي أُعيد تسميتها إلى USMCA).

ج - صفقات السلام في الشرق الأوسط: توسطت إدارة ترامب لما سُمي بـ «الاتفاقية الإبراهيمية»، مما أدى إلى تشجيع تطبيع العلاقات بين (الكيان الإسرائيلي) والعديد من الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب)، وقد اعتبر ترامب هذه الأحداث إنجازاً دبلوماسياً كبيراً.

د - التوتر مع الحلفاء: بينما ركز ترامب على الحد من المشاركة العسكرية الأميركية في الخارج، فإن سياسته «أميركا أولاً» أدت أحياناً إلى نفور الحلفاء التقليديين مثل الأوروبيين وخاصة اليساريين منهم الذين يتشاركون مع الديمقراطيين الأمريكان التوجهات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث غالباً ما أعطت إدارته الأولوية للعلاقات الثنائية على الدبلوماسية متعددة الأطراف.

هـ- اغتيال الجنرال قاسم سليماني: في 3 كانون الثاني/ يناير 2020، في غارة بطائرة أمريكية بدون طيار بالقرب من مطار بغداد الدولي، مثلت أحد أهم أوجه التصعيد بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران في السنوات الأخيرة، وكان له تأثيرات واسعة النطاق على العراق والشرق الأوسط بأكمله.

تميزت شخصية دونالد ترامب بعدم القدرة على التنبؤ - حتى من قبل أنصاره- في تصرفاته/أفعاله/سلوكه..الخ وهو ما يعتبره جزءاً من استراتيجيته لإرباك خصومه السياسيين، وينعكس هذا السلوك على سياساته، حيث يمزج بين الصرامة في اتخاذ القرارات والمفاجآت غير المتوقعة، ولقد أدلى بالكثير من الأشياء الغريبة خلال حملته، ولكن ما مقدارها إن كان عبارة عن تهديد وخداع، وما مقدارها إن كان صادقاً فهو رهن ما سنراه خلال الأشهر والسنين القادمة.

من غير الواضح أيضاً مقدار الاهتمام الذي ينوي ترامب منحه للشؤون الخارجية في ولايته القادمة، فهل سيركز في المقام الأول على منافسيه الديمقراطيين وملاحقة الأجندة المحلية المتطرفة أو الشرسة أم أنه سيحاول تغيير السياسة الأمريكية في جميع أنحاء العالم؟ إننا بحاجة أيضاً إلى أن نتذكر أن ترامب هو أيضاً رجل لن تزيد طاقته وقدرته على التركيز بسبب السن وضغوط الوظيفة وطبيعة التعقيد في إدارة دولة مهمة وكبيرة مثل الولايات المتحدة، وعليه فمن الممكن جداً أن يتمتع المعينون من قبله بقدرٍ كبيرٍ من الحرية حتى يحدث خطأ ما ويجب عليهم تحمل العواقب تبعاً، وخلاصة القول: تظل تصرفات الرئيس ترامب غير قابلة للتوقع في إدارته القادمة.

قد يتساءل البعض عن الوسائل المفضلة لدى ترامب للحصول على ما يريد في السياسة العالمية، فالرئيس السابق (والمستقبلي) يؤمن بشدة باستخدام الضغط المفرط، مثل العقوبات الاقتصادية، للضغط على الجهات الفاعلة الأخرى. كما أنه يعتنق «نظرية المجنون»، حيث يهدد بزيادات هائلة في التعريفات الجمركية أو منهجية «النار والغضب» ضد الدول الأخرى على اعتقاد راسخ بأن مثل هذه التهديدات ستجبرها على تقديم تنازلات أكبر مما قد تقدمه بخلاف ذلك، علماً أنه في أثناء ولايته الأولى لاحظنا مصداقية تطبيق نظرية المجنون في سعيه لسحب القوات الأمريكية من سوريا أو تعامله مع الصين في سياساته الاقتصادية، ولكن في الوقت نفسه، يمارس ترامب أيضاً وجهة نظر معاملاتية

للسياسة الخارجية، مما يدل على استعداده خلال ولايته الأولى لربط القضايا المتباينة لضمان التنازلات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، أظهر ترامب استعداداً متكرراً للتنازل عن قضايا أخرى – بالملف الصيني مثلاً فيما يسميه الأمريكان بحملة القمع في هونج كونج، أو القمع في شينجيانغ، واعتقال أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة التكنولوجيا الصينية هواوي - في مقابل صفقة تجارية ثنائية أفضل.

ربما ستكون عملية الانتقال من الديمقراطيين إلى الجمهوريين أقل أهمية إذا لم ينفذ فريق ترامب خططه للتخلي عن عمليات التحقق من الخلفية التي يجريها مكتب التحقيقات الفيدرالي، وبدلاً من ذلك جعل الرئيس المرتقب يمنح التصاريح الأمنية للمرشحين الجدد للمناصب المهمة فقط على أساس تدقيق من خلال شركات أمنية أهلية وليس من خلال المنهج الحالي المتبع من قبل المؤسسات الأمنية الرسمية التقليدية، مما سيسمح للرئيس ترامب بمنع أي حجب عن اختياراته الشخصية المفضلة. ربما تكون هذه الخطوة الجذرية ضمن القانون، ولكن فقط يمكن تطبيق ذلك بعد تنصيب ترامب، وفي غضون ذلك، ستكون إدارة بايدن المنتهية ولايتها محدودة في قدرتها على التنسيق مع فريق ترامب القادم بالطريقة التقليدية لأن قسماً من موظفي ترامب لن يكون لديهم تصاريح أمنية مسبقاً، ولكن نستطيع أيضاً أن نقول إن فريق ترامب يتمتع بثقة أكثر من كافية، وسوف يتعلم ماذا عليه أن يعمل قريباً، ولكن السؤال سيكون إن كان لديه أيضاً ما يكفي من الحكمة لمواجهة التركة والتحديات اليومية لأي إدارة.

إذا فعل ذلك، فسوف يعود إلى منصبه ربما ليس أكثر حكمةً، ولكنه بالتأكيد أكثر خبرة وأكثر اقتناعاً من أي وقت مضى، في الواقع إن ترامب يتمتع بعبقرية استثنائية في الوصول إلى ما يريد وإنه ذو عزيمة عالية، والأمر الأكثر إثارة هو أنه سوف يكون عازماً على تصحيح ما يصر على أنه كان فشل في ولايته الأولى: وهو أن مستشاريه ومسؤولي واشنطن وقفوا في طريقه ومفيد أن لا ننسى أنَّ لديه الآن فرصة واحدة وأخيرة.

دونالد ترامب المبتكر المزعزع للاستقرار

في سياق الزعامة السياسية تعرف مفردة المبتكر المزعزع للاستقرار(Destructive Innovator) بذلك الشخص الذي يغير الأنظمة أو المعايير القائمة بطرق غير تقليدية، مما يؤدي إلى تعطيل الهياكل القائمة أو المؤسسات السياسية وإعادة تشكيلها بطرق مثيرة للجدل، وعند التدقيق في منهج ترامب مع السياسة تجد أن تشخيص الآخرين - الأمريكان والأجانب - بأن شخصية الرئيس ترامب أقرب إلى شخصية المبتكر المزعزع للاستقرار من كونه كلاسيكياً، وعليه فإن الجهات الرافضة أو المعادية لترامب تخشى على النظام الديمقراطي في أمريكا منه، لأنها تعده تهديداً له ولكل ما تم تأسيسه خلال العقود السابقة، وجوده ورجوعه يعني الآتي:

1. تعطيل المعايير والمؤسسات السياسية: إعطاء درجات حكومية كبيرة إلى أشخاص من خارج المؤسسات التقليدية، وسعت رئاسة ترامب إلى تعطيل المعايير السياسية التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بالاتصال مع الآخرين من شركاء وغرماء والحوكمة والعلاقة بين الرئيس والجمهور.

2. تفكيك الحزبية السياسية والتوافق مع الشعبوية: الجاذبية الشعبوية والاستقطاب وإعادة تعريف الانقسام السياسي. وعطل ترامب النظام الحزبي التقليدي باستخدام الشعبوية لتفكيك الولاءات السياسية الراسخة وخلق ديناميكية جديدة بين الحزب الجمهوري وقاعدته، وهنا يمكن القول إن رجالات الدولة الكلاسيكيين من كلا الحزبين سيجدون صعوبة في التعاطي مع الواقع الجديد والذي شُخِّص بوجود تغيير اجتماعي ونفسي عند الناخب الأمريكي تجاه سمات الإدارة وشخصية الرئيس، ولدينا نموذج شعبوي مهم في ما قام به أبن ترامب بارون في كسب أصوات جيل (z) ودفع ترامب نفسه نحو برامج البودكاست التي يهتم بها الشباب أكثر بسبب تغير نمط الثقافة السياسية الأميركية وانتقالها من النخبوي والفاعل عبر المعرفة إلى المسموع والموجه.

3. الاضطراب الاقتصادي: التجارة والتعريفات الجمركية، وإلغاء القيود التنظيمية وإصلاح الضرائب، والقومية الاقتصادية، إذ يمكن تصنيف سياسات ترامب الاقتصادية على أنها مُخربة لأنها تحدَّت المعايير الاقتصادية العالمية الراسخة، والاتفاقيات التجارية، ودور الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي الدولي.

4. المشهد الإعلامي والمعلوماتي: «الأخبار المزيفة» وتعطيل وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتغيير السياسي، وكان استخدام ترامب لوسائل التواصل الاجتماعي لتجاوز الهياكل الإعلامية التقليدية، إلى جانب هجماته على «الأخبار المزيفة»، بمثابة تعطيل للمشهد الإعلامي والخطاب السياسي الراسخين.

5. الجغرافية السياسية العالمية وتعطيل السياسة الخارجية: أمريكا أولاً والأحادية، والحروب التجارية والعلاقات مع الصين، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن تصرفات ترامب في هذه المنطقة، بما في ذلك اتفاقيات إبراهيم (تطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والعديد من الدول العربية)، كانت لها نتائج إيجابية للأمريكيين وحلفائهم، إلا أن نهجه العام، من وجهة نظر الآخرين، لم يكن بنّاءً في الكثير من الأحيان بمعنى أنه ابتعد عن الدور التقليدي للولايات المتحدة كحارس سلام دولي، واختار بدلاً من ذلك دبلوماسية أكثر تعاملية (بيع وشراء) وليس استراتيجية قادرة على الإدامة. ومن ثمَّ، يمكن اعتبار السياسة الخارجية لترامب غير بناءة بسبب تركيزها على المصالح الأمريكية فقط، والانسحاب من الاتفاقيات الدولية، والتشكيك في التحالفات طويلة الأمد والمؤسسات العالمية.

6. النظام الانتخابي وسيادة القانون: كان فوز ترامب في عام 2016 بحد ذاته بمثابة تعطيل للنظام السياسي القائم. فقد ترشح ضد المرشحة المفضلة للمؤسسة السيدة الأولى والسناتورة ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، وفاز من خلال حشد حركة شعبوية شعرت بالعزلة من كلا الحزبين. ويمكن رؤية الشيء ذاته في حملته الانتخابية لعامي 2020 و2024، وهو ما يُمثّل تعطيلاً واضحاً للمعايير الديمقراطية التقليدية، وخاصة في كيفية

الطعن في نتائج الانتخابات وحدود السلطة الرئاسية.

الوضع الأميركي ومعالم إدارة ترامب الثانية (2025 - 2028)

لاشك أنَّ الرئيس المنتخب ترامب يرى أن انتخابه في أواخر عام 2024 سيكون بمثابة تأكيد لنظرته للعالم، وأن الشعبوية في التعامل مع القضايا الاجتماعية، والتجارة، والسياسة الخارجية «أميركا أولاً» هي السبيل الوحيد للمضي قدماً في البلاد، وإنَّ هذا يعكس بدقة رغبات الناخبين الأميركيين، على الرغم من أن تركيز ترامب مُنصبٌّ في المقام الأول على الداخل؛ وإنهاء الحروب، وإعادة الوظائف إلى داخل أمريكا، وتأمين الحدود، كل هذا عنده شيء مترابط، مع ملاحظة أنَّ شعار الحملة الانتخابية كانت "اجعلوا أمريكا عظيمة مجدداً" (MAGA)، وهي مكملة لشعار «أمريكا أولاً»، وفي أحاديثه ولقاءاته كان يركز أيضاً على تطبيق مفهوم «السلام من خلال القوة».

إن النخب الأميركية، وخاصة خبراء واشنطن العاصمة، لا تزال تقلل من تقدير حجم الغضب والخوف الشديدين من الناخبين تجاه الكيانات السياسية الأمريكية القائمة، وسوف تكون هناك كميات هائلة من التحليلات اللاحقة التي تشرح ما حدث خطأ بالنسبة للديمقراطيين ولماذا أخطأ الخبراء مرة أخرى، ولكن هؤلاء «الخبراء» أنفسهم كان لديهم ثماني سنوات ومنذ 2016 لمعرفة هذا وما زالوا في حيرة من أمرهم.

معرفة السياسة الأميركية في موضوعات الانتخابات يُعدُّ لغزاً ليس من السهل حله، وإذا لم يكن الأمر واضحاً بالفعل، فمن الواضح الآن أن قِلة قليلة فقط من المتابعين يفهمون كيف تعمل السياسة الانتخابية الأميركية وأن الكثير من الحكمة التقليدية بشأن هذا الموضوع خاطئة، فالاستطلاعات ليست موثوقة، والحقائق المبتذلة حول أهمية «اللعبة على الأرض» لا ولم تنطبق، ومعظم «الخبراء» الذين تصوروا أنهم يعرفون ما سيحدث لم يكونوا مخطئين فحسب، بل كانوا مخطئين إلى حد كبير، ففهم منظومة الانتخابات

الرئاسية في الولايات المتحدة يُعدُّ معقداً بسبب عدة عوامل ترتبط ببنية النظام الانتخابي وآلياته:

- منها كون النظام الانتخابي غير المباشر والفائز يأخذ كل شيء مع عدم التوازن في توزيع الأصوات،

- كذلك هناك تعقيدات فهم أهمية الولايات المتأرجحة مثل فلوريدا وبنسلفانيا،

- وكذلك الدور المزدوج للإعلام والتقنيات الحديثة واحتماليات الطعن القانوني وإعادة الفرز، تداخل هذه العوامل، مع تركيز السلطة في عدد قليل من الولايات وعملية انتخابية طويلة ومعقدة، يجعل النظام يبدو غامضاً وصعب الفهم حتى بالنسبة للنخبة.

كما سيتم تأكيد التعيينات القضائية في مجلس الشيوخ إذا اختار الرئيس ترامب ذلك، والدعم الكامل لسنِّ سياساته المعلنة بشأن الهجرة، والضرائب والإنفاق، والطاقة، وما شابه ذلك. وسيبقى المعتدلون في مجلس الشيوخ يطالبون بالتسوية بشأن التشريعات الأساسية، لذا فالأمر لبسٌ وكأن الجمود قد ترك النظام فجأة (والجمهوريون في مجلس الشيوخ غير راغبين في التراجع عن منهجية «التعطيل»، لذا فإن هذا لن يتغير)، فخلال العامين القادمين، وحتى الانتخابات المقبلة لمجلس النواب على الأقل، سوف يتمكن ترامب من القيام بكل ما يريده تقريباً.

وهنا يأتي السؤال إن كان المرء يستطيع أن يقول الآن إنَّ الهيمنة الليبرالية ماتت أو تعيش الموت السريري؟ لقد حاولَ الرئيس الأمريكي الذي ستنتهي ولايته قريباً جو بايدن، ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، ومستشاره للأمن القومي جيك سوليفان، ونائبة الرئيس كامالا هاريس وبقية فريقهم من الحزب الديمقراطي وبعض صناع الرأي إحياءَ وتعديل استراتيجية الهيمنة الليبرالية التي وجهت السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، ولكن محاولتهم لم تكن أكثر نجاحاً من الإدارات السابقة، والآن قدم الناخبون

الأمريكيون هذه المرة رفضاً قوياً، وإن الكثير من الأشخاص الذين صوتوا لصالح ترامب ليسوا مهتمين بنشر الديمقراطية، ولا يهتمون كثيراً بحقوق الإنسان، ويشعرون بشكٍّ عميق بشأن التجارة الحرة، ويريدون إبعاد الأجانب عن البلاد، ويحذرون من المؤسسات والمنظمات العالمية.

لقد جاءت النظرة العالمية الأساسية لبايدن من نشأته في الحرب الباردة – ببساطة فرضية هناك أناس طيبون وأشرار، وديمقراطيات مقابل أنظمة استبدادية، وما لم يكن هناك سبب وجيه لعمل استثناءات، فيجب على الإدارات الأمريكية تفضيل الأول ومعاقبة الثاني. من ناحية أخرى، لا يمكن أن يكون منظور الرئيس ترامب مختلفاً تماماً، فهو غير مهتم بالنظام السياسي المحلي للدول الأخرى - وكل ما يهمّه هو ما إذا كان من الممكن عقد صفقات تفضيلية معها، من حيث المبدأ، هذا يجعل ترامب على استعداد للِّقاء بأي زعيم عالمي مهما كان مثيراً والانخراط بشكل كامل معه بغض النظر عن توجهاته - ويفضل أن يكون ذلك على المستوى الثنائي، حيث تتمتع، من وجهة نظره، الولايات المتحدة بميزة القوة في معظم المجالات (الدفاع والاقتصاد والموارد الطبيعية والتكنولوجيا) ويمكنها تبعاً إملاء الشروط بشكل أكثر فعالية.

ما لدينا الآن مع الإدارة الجديدة لترامب هي قوة موحدة في إدارة مجتمع أمريكي منقسم، قد يرى بعض المراقبين فوز ترامب علامةً على الوحدة الوطنية، ومؤشراً إلى أن معظم الأميركيين يدعمونه بالكامل، هذه النظرة مضلّلة بشكل كبير، إذ إن الديمقراطيين لن يتبنوا أجندة ترامب «MAGA » / أجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى - وخاصة في الداخل - والتدابير الموضحة على سبيل المثال في مشروع 2025 من قبل مؤسسة هيرتج/ Heritageوالذي يتضمن وثيقة سياسية ومانيفستو وبرامج يمينية للحكومة القادمة ستزرع انقسامات أكبر في الجسد السياسي الأمريكي، فسياسةُ الرئيس ترامب في ملاحقة خصومه السياسيين، وجعل الإجهاض مستحيلاً إلى حد كبير من خلال حظر بعض الأدوية

والعقاقير مثل الميفيبريستون/Mifepristone، ووضع معارض للقاح على رأس مؤسسة صحية عامة بالغة الأهمية، ومحاولة ترحيل الملايين من الناس، ومهاجمة مؤسسات مستقلة أخرى من المجتمع المدني، لن توحِّد الأميركيين، خاصةً على المدى البعيد.

في الوقت نفسه، تقترب الحملة طويلة الأمد التي يشنها الحزب الجمهوري لإنشاء سلطة تنفيذية موحدة الآن من الاكتمال، مع السيطرة الكاملة على البيت الأبيض والمحكمة العليا ومجلس شيوخ ومجلس النواب، وقد تعلمنا من دروس التاريخ أنَّ هناك مشكلة كبيرة في السلطة الموحدة عندما تكون غير مقيدة، إذ يستصعب اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، وإنَّ آليات المساءلة أضعف بالفعل مما ينبغي أن تكون عليه في الولايات المتحدة، وهذه الانتخابات ونتائجها تعِدُ بتقويضها بشكل أكبر.

بصرف النظر عن العواقب الوطنية الأمريكية على الصحة العامة والسلامة وحقوق المرأة واستقلال البنك المركزي، وما إلى ذلك، فإن الاستقطاب المتزايد يهدد أيضاً قدرة الحكومة على إدارة سياسة خارجية فعالة، وعندما يستمر البندول في التأرجح بعنف، لا يمكن لأي دولة أخرى، صديقة أو عدوة، أن تعتمد على الولايات المتحدة للقيام بأي شيء وعدت به لأكثر من فترة ولاية واحدة، ففي وجهة نظر الكثيرين عندما تكون الحكومة مشغولة بشن حملة ضد أعدائها المحليين، وتطرد الملايين من السكان الذين قد يعملون بأجر، وتستبدل الموظفين العموميين التقليديين بأشخاص موالين لترامب أو لآرائه، تضعف حتماً قدرتها على التعامل مع العالم الخارجي، إن الولايات المتحدة المنقسمة بعمق هي بالضبط ما يريد خصومها رؤيته، ولا يوجد قناعة للاعتقاد بأن إدارة ترامب ستكون قادرة على معالجة هذا الأمر قريباً.

وهنا يأتي السؤال عن كيفية الاستعداد لعودة شعبوية «جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» إلى مقعد القوة العالمية؟ في الداخل؟ سوف يضطر معارضو ترامب المحبطون إلى خوض معركة في المحاكم الأمريكية، ومن خلال القضاء، وخصوصاً إذا حاول فرض سياساته

الأكثر تطرفاً من وجهة نظرهم. والسياستان الأكثر فظاعة، للديمقراطيين وغرماء الرئيس ترامب، هما التهديد بالترحيل الجماعي للمهاجرين غير الشرعيين، و«تطهير» الوكالات الحكومية. وعلينا أن نتذكر محاولة المؤسسات الأمريكية التقليدية الخروج سليمة - بالكاد - من ولاية ترامب الأولى التي انتهت مع نهاية عام 2020، وهذه المرة، سوف يتم اختبارها بشكل أكثر صرامة.

بالنسبة لحلفاء أمريكا، هناك أيام صعبة قادمة، إذ بات من الواضح منذ مدة طويلة أن الناخبين الأميركيين سئموا من دور حكوماتهم في مراقبة أو إدارة العالم بعد عام 1945، ولكن سيكون من الصعب للغاية الآن على حلفاء أميركا توقع موقف الضامن الأمني التقليدي لهم، ويَعِدُ ترامب بأن يكون خيالياً ومعاملاتياً في منهجه مع الدول الأخرى، والواقع إنَّ شبكات التحالفات التي استمر جو بايدن في رعايتها أقل أهمية لترامب من العلاقات الثنائية. ومع إدراك هذا، فإن الحلفاء في شرق آسيا وأوروبا سوف يضطرون لأنْ يتوددوا إليه بشكل فردي، ولكن التحالفات الإقليمية، وخاصة حلف شمال الأطلسي، ستحتاج إلى الدعم، وإلا فإن دولاً مثل روسيا والصين سوف ترى فائدة في ولاية ترامب الثانية. كما أن تراجع شبكات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة قد يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية حيث قد ترى دول مثل ألمانيا أو اليابان، التي ظلت لفترة طويلة تحت المظلة النووية الأميركية، أنه من الحكمة أن تنظر إلى دفاعها بإمكانياتها على المدى الطويل.

ولكن على عكس ولايته الأولى عندما تولى ترامب منصبه دون خطة واضحة وكان محاطاً بموظفين عموميين مخضرمين، فإنه هذه المرة يعرف بالضبط ما يريد أن يفعله، وسوف يكون محاطاً أيضاً بالمؤمنين الحقيقيين، وبالنسبة للاقتصاد العالمي وحلفاء أميركا والنظام الدولي بعد عام 1945، فإن هذا يفرض مخاطر هائلة - وربما كارثة عليهم، و بمعنى أدق، سيحتاجون لإعادة تقييم فرضياتهم التي تعودوا عليها لأمد طويل.

مع بداية عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة، يكون من المرجح أن تؤثر خبرته من ولايته الأولى، وكذلك الوقت الذي قضاه منذ ترك منصبه، على نهجه في الحكم، وفي حين لا يمكننا إلا التكهن بناءً على أفعاله وتصريحاته السابقة، فهناك العديد من الدروس الرئيسة التي قد يحملها معه عندما يتولى منصبه مرة أخرى في عام 2025.

فعلى مستوى سياساته الداخلية محتملٌ جداً أن نرى:

1. أهمية التواصل والرسائل: قد يعمل على تحسين نهجه في التواصل العام والسعي لكسب جمهور أوسع من السابق.

2. الإدراك العام ووسائل الإعلام: قد يكون ترامب أكثر شدّة في التصدي للمنافذ الإعلامية الناقدة، وربما يتخذ إجراءات قانونية أو يخلق قنوات إعلامية بديلة لتجاوز ما يراه تقارير متحيزة وتستهدفه.

3. التعامل مع القضاء: من المرجح أن يركز بشكل أكبر على تعزيز التحول المحافظ في المحاكم، وقد تركز التعيينات القضائية المستقبلية لترامب على تأمين أحكام محافظة طويلة الأجل، وخاصة في قضايا مثل الإجهاض والحرية الدينية والسلطة التنفيذية.

4. التعامل مع «المستنقع/الدولة العميقة» والبيروقراطية: قد يعتمد ترامب بشكل أكبر على الخطاب الشعبوي ويتخذ موقفاً أكثر صرامة ضد ما يسمى «الدولة العميقة»، قد يدفع من أجل المزيد من الإصلاحات الحكومية ويحاول تجاوز المصالح الراسخة باستخدام الأوامر التنفيذية والتغييرات التنظيمية وتحويل القوى العاملة الفيدرالية لتكون أكثر انسجاماً مع رؤيته السياسية.

5. السياسة الاقتصادية والمحافظة المالية: قد يضاعف ترامب تخفيضات الضرائب، وخاصة للشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع، بينما يدفع بشكل محتمل نحو تخفيضات أكثر جرأة للإنفاق الحكومي، قد يستمر أيضاً في التركيز على تقليل الاعتماد على الصين

وإعادة وظائف التصنيع داخل الولايات المتحدة.

6. الاستقطاب: من المرجح أن يستمر في تلبية احتياجات أنصاره المخلصين، وربما يدفع بفكرة «أمريكا المنتصرة» مع ترك مهمة معالجة الانقسامات للآخرين، وقد لا نستغرب إذا ما طبق مبدأ «السلام من خلال القوة» داخلياً وليس في السياسات الخارجية فقط، وهذا سيؤدي إلى الاستقطاب مقابل التهميش داخل المجتمع الأمريكي نفسه وهي إحدى بذور الصراع المحتملة داخل المشهد الأمريكي.

النهج العام لإدارة ترامب في السياسة الخارجية الأميركية

مع السياسات الخارجية محتمل جداً أنَّ نرى سياسة خارجية استمراراً لمنهج «أمريكا أولاً» و«اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» وفي المدة الأخيرة بدأنا نسمع بمفهوم تطبيق «السلام من خلال القوة»: فقد أكد في ولايته الأولى على نهج وطني ومعاملاتي للعلاقات الدولية، والذي ركز على إعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية، والحد من مشاركة أمريكا في الاتفاقيات والمنظمات المتعددة الأطراف، وإعادة التفكير في التحالفات طويلة الأمد، ومن المرجح أن تستمر سياسته الخارجية في ولايته الثانية على عكس هذه النظرة العالمية، ولكن مع بعض التعديلات بناءً على المشهد العالمي المتطور وتجاربه من ولايته الأولى وفترة ولاية الرئيس جو بايدن، دعنا الآن ننظر ببعض التفصيل على بعض هذه الملفات الخارجية:

أ - استراتيجيات ترامب الثانية تجاه الصين وأوروبا وحلف شمال الأطلسي

ورثت إدارة جو بايدن الحالية الكثير من نهج إدارة ترامب في ولايته الأولى والتي كانت الأكثر صرامة تجاه الصين ومن المرجح أن تستمر ولاية ترامب الثانية في تحديد الصين باعتبارها التحدي الأمني القومي الأبرز للولايات المتحدة.

في الوقت نفسه ستكون السياسة تجاه الصين التحدي الأكثر أهمية للولايات المتحدة،

وهنا نتيجة تعقيدات الحالة والمشهد، قد لا يتفق مستشارو ترامب على كيفية التعامل مع الصين، مما يجعل من المستحيل معرفة بالضبط كيف سيتعامل ترامب نفسه مع الصين، ومن المؤكد أنه سيناور بقوة في قضايا التجارة، وبالتالي يجد صعوبة في تصديق أنه سيتراجع عن القيود المفروضة على الرقائق الإلكترونية وغيرها من أشكال نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصينية، ربما يكون العداء للصين هو التحدي الاستراتيجي الأكبر، ولكن هل من الممكن أن يكون ترامب قد تخلى عن هذه القضية؟ لا أعتقد ولكن في الوقت نفسه نعرف أن العلاقة مع الصين والعداء الجديد هي محل اتفاق الحزبين في واشنطن وهذا سيجعل من الصعب على ترامب الوصول إلى صفقة كبرى بين واشنطن وبكين.

فيما يتصل بالحرب التجارية المقبلة بين الولايات المتحدة والكثير من الدول الأخرى والتي باتت شبه مؤكدة، فمن الممكن أن يكون حديث حملة ترامب عن فرض تعريفات جمركية تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين على الجميع مجرد كلام أو خدعة، وأن أشخاصاً أكثر دراية وقريبين منه سوف يقنعونه بالتراجع عن مثل هذه الخطوة المتسرعة والمدمرة للذات وللآخر (إن كانوا حلفاء حاليين أو أعداء). ومرة أخرى، من الصعب أن نعرف، ويعتمد الكثير منها على ما إذا كان سيفوض هذه القضية إلى الصقور مثل روبرت لايتهايزر أو ما إذا كان سيستمع إلى أصدقائه الجدد في مجال التكنولوجيا مثل ايلون ماسك، الذين يعتمدون على الأسواق المفتوحة نسبياً وسلاسل التوريد العالمية، لم يُظهِر ترامب سابقاً فهماً متطوراً للغاية لكيفية عمل الاقتصادات الحديثة، وخاصة فيما يتصل بالترابط المتبادل أو في قطاعات لم تكن له هو باع فيها مثل قطاع الطاقة، لذا علينا التوقع للكثير من العواقب السلبية غير المقصودة إذا شن حرباً تجارية خطيرة على الصين: أي العجز المتزايد، وضغوط سوق السندات، والتضخم، وما إلى ذلك.

في مقابلة لصحيفة وول ستريت جورنال أجريت في تشرين الأول/أكتوبر، قال ترامب إن «التعريفات الجمركية» هي «أجمل كلمة في القاموس»، وأولويته الأكثر وضوحاً عندما يتعلق الأمر بالصين هي إعادة إطلاق الحرب التجارية التي بدأها في عام 2018 .

بعيداً عن التجارة، قد تكون أكبر نقطة انطلاق لترامب من إدارة بايدن في تايوان، خلال حملته، ألقى مراراً وتكراراً بظلال من الشك على مدى الدعم الأمريكي في المستقبل، وطبق النهج نفسه (المعاملاتي) الذي اتخذه مع العديد من البلدان على الجزيرة الصغيرة. وقال في مقابلة أجريت معه في تموز/يوليو2024: «يجب على تايوان أن تدفع لنا مقابل الدفاع. كما تعلمون، نحن لا نختلف عن شركة تأمين، تايوان لا تعطينا أي شيء».

كما من المرجح أيضاً أن يختار ترامب المعارك، أو لا يكون ودوداً للغاية، مع حلفاء الولايات المتحدة الآسيويين التقليديين، وقد زرع بالفعل الشكوك حول ما إذا كان سيدعم تايوان إذا تعرضت للتهديد أو الهجوم بشكل مباشر، ولأن الوقوف في وجه الصين بالنسبة له يعتمد على الشركاء الآسيويين - للسبب الواضح أن الولايات المتحدة تبعد عنها محيطاً - فقد لا يكون نهج ترامب متسقاً هنا، قد يكون المسؤولون الصينيون مترددين إلى حد ما بشأن إعادة انتخاب ترامب، حيث يخشون بلا شك مواجهة تعريفات جمركية جديدة صارمة. لكنهم يتصورن، حسب السردية العامة، أيضاً بأن ترامب متهور وغير صبور ولم يكن نهجه تجاه آسيا خلال ولايته الأولى فعالاً، ومن المرجح أن تؤدي سياسات ولايته الثانية إلى عكس المكاسب التي حققها بايدن وبلينكن في آسيا أثناء حكمهم وهذا التطور سترحب به بكين.

على الرغم من أن ترامب قد يقود صفقة صعبة، فمن غير المرجح أن يتخلى فعلياً عن دعم تايوان، ومن بين كبار مستشاريه المحتملين، وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، وهو مؤيد قوي لتايوان ودعا إلى الاعتراف رسمياً باستقلال تايوان. في المقابلات، تمسك ترامب بسياسة الغموض الاستراتيجي التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ مدة طويلة، عندما سُئِل عما إذا كان الجيش الأمريكي سيدافع عن تايوان في حالة وقوع هجوم أو حصار صيني، كما يوفر عدم القدرة على التنبؤ بترامب الشخصي طبقة خاصة به من الغموض، سواء كان استراتيجياً أم لا. عندما سُئل عن هذا السؤال في مقابلته في تشرين

الأول/أكتوبر مع صحيفة وول ستريت جورنال، أجاب ترامب: «لن أضطر إلى ذلك، لأن [الرئيس الصيني شي جين بينج] يحترمني ويعرف أنني مجنون».

أما بخصوص أوروبا فإنها ستواجه مشكلة كبيرة للغاية مع رئاسة ترامب الجديدة، ولا يرى ترامب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين كأصل استراتيجي، وكان لمدة طويلة معادياً علناً للاتحاد الأوروبي وربما لألمانيا باعتبارها صاحبة الدور الكبير في الاتحاد الأوروبي، لقد أشار ترامب إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره عدواً في الماضي، واعتقد هو أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي كان فكرة رائعة لأنه أدرك أن الاتحاد الأوروبي يمكنه التحدث بصوت واحد بشأن القضايا الاقتصادية، وبالتالي كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تفرضه، كما أن الحزب الجمهوري يعارض الكثير من سياسات الاتحاد الأوروبي، إن لم يكن كلها، ويعارض أشخاصٌ مؤثرون مثل إيلون ماسك القواعد الأكثر صرامة في أوروبا فيما يتعلق بالخصوصية الرقمية.

نتوقع أن يتجاهل ترامب بروكسل، ويركز على العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، إذ إنَّه في أوروبا، حيث تتمتع الولايات المتحدة بوضع أقوى بكثير، سيفعل ترامب كل ما في وسعه لإضعاف أو تقسيم الاتحاد الأوروبي نفسه. ومن الممكن أن يؤدي هذا الخطر إلى توحيد الأوروبيين في المعارضة (كما يواصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الدعوة)، ولكن من المرجح أيضاً أن تبحث كل دولة عن مصالحها الخاصة.

أما بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، فقد يقرر ترامب الانسحاب بالكامل، على الرغم من أن المنظمة لا تزال تحظى بشعبية لدى معظم الأميركيين، وسوف يتلقى الانسحاب الرسمي الكثير من المقاومة من وزارة الدفاع وبعض الجمهوريين في الكونجرس، ومن المرجح أن يظل داخل التحالف بينما يوبخ الأوروبيين باستمرار لعدم بذلهم ما يكفي من الجهد ويدفعهم إلى إنفاق المزيد من أموال الدفاع على الأسلحة الأميركية، ولن يكون أول رئيس أميركي يتبنى هذا النهج. فبعد العلاقة الدافئة في سنوات بايدن، سوف يشعر

الشركاء الأوروبيون أن ترامب الثاني كان يمثل عاصفة باردة قادمة من الولايات المتحدة تجاههم.

ب - سياسة ترامب تجاه أوكرانيا والقضية الفلسطينية

ستتأثر أوكرانيا سلباً بولاية ترامب الثانية، ولو كانت المرشحة كاميلا هاريس رئيسةً لكانت هي أيضاً قد دفعت بقوة لإنهاء القتال في أوكرانيا، ولعلها كانت صفقة غير مواتية للعاصمة الأوكرانية كييف، لكنها كانت ستحاول استخدام احتمال استمرار الدعم الأمريكي للحصول على شروط أفضل إلى حد ما لأوكرانيا من روسيا وكانت ستقدم بعض المساعدة الأمنية المتبقية بعد إبرام الصفقة مع روسيا. إن ترامب أكثر ميلاً إلى قطع المساعدات الأميركية وإخبار الأوروبيين بأن أوكرانيا هي مشكلتهم، ومن المؤكد أنه لن ينفق أي قدر من رأس ماله السياسي في محاولة إقناع الكونجرس بالتصويت لصالح حزمة مساعدات كبيرة أخرى، وسوف يدعمه الرأي العام، وقد تكون من مخاوفه أن تكتسح روسيا بقية البلاد الأوكرانية ولا تتوقف عند المناطق التي تسيطر عليها حالياً وتجعله يبدو عاجزاً وضعيفاً وساذجاً أمام جمهوره الأمريكي، ولكن إذا قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتن تقسيماً دائماً وما تبقى هو أوكرانيا المتضررة التي تتمتع بالاستقلال ظاهرياً ولكنها لم تعد تتجه نحو عضوية حلف شمال الأطلسي، فإن معظم الأميركيين سوف يطوون الصفحة وينتقلون إلى الأمام، وسوف ينسب ترامب الفضل الكامل إلى نفسه في إنهاء الحرب.

أما إذا وجّهنا الأنظار تجاه الشرق الأوسط فإن أقوى العلاقات الدولية لترامب هي مع الكيان الإسرائيلي ودول الخليج. كانت هذه هي الوجهات الأولى التي سافر إليها كرئيس في ولايته الأولى (أولاً المملكة العربية السعودية عام 2017، ثم الكيان الإسرائيلي)، وهي رحلة يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها كانت ناجحة، وهي تمثل أكبر اختراق دبلوماسي له - اتفاقيات إبراهيم - التي لا تزال قائمة على الرغم من الحروب المدمرة لغزة ولبنان. حافظ الزعماء الإقليميون على علاقاتهم الشخصية والتجارية الوثيقة مع

ترامب وعائلته طوال السنوات الأربع التي قضاها خارج السلطة، سيحاول ترامب توسيع اتفاقيات إبراهيم لتشمل المملكة العربية السعودية.

سوف يستمر الصراع في الشرق الأوسط، فقد أضر سوء تعامل بايدن ووزيره بلينكن مع الشرق الأوسط بالمرشحة كاميلا هاريس في الانتخابات، كما فعّل عدم رغبتها في النأي بنفسها عن سياسة غير إنسانية وغير فعالة. من بين أمور أخرى، قوّض هذا الموقف محاولاتها لتصوير ترامب على أنه متطرف خطير لا يهتم بحقوق الإنسان أو الديمقراطية أو حكم القانون. لكن لا ينبغي لأحد أن يتوهم أن قضية فلسطين سيتم تناولها وحلها أثناء وجود ترامب في البيت الأبيض مرة أخرى. لقد أعطى رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كل ما أراده خلال مدة ولايته الأولى، وانسحب من الصفقة التي كانت تمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية. من ناحية أخرى، قد يتردد في مساعدة (الكيان الإسرائيلي) في مهاجمة إيران إذا نصحه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على سبيل المثال بعدم القيام بذلك، ولكن بخلاف ذلك سيستمر الكيان الإسرائيلي في الحصول على الضوء الأخضر للقضاء على الفلسطينيين أو طردهم.

في غزة، حثَّ ترامب بنيامين نتنياهو على «إنهاء المهمة» وتدمير حماس، ومع ذلك، يشير افتقار نتنياهو إلى الرؤية الاستراتيجية لإنجاز هذه المهمة إلى أن الكيان الإسرائيلي سيواصل حرباً مستمرة أدت إلى تنفيره على المشهد الدولي. والحقيقة أن سحب الولايات المتحدة من هذه الصراعات سوف يكون أكثر صعوبة مما ادّعى خلال حملته الانتخابية.

قد يتخيل المرء ترامب وهو يصور نفسه كصانع سلام عظيم ويسعى إلى نوع من الصفقة الكبرى المشحونة على غرار اتفاقيات إبراهيم، لا غرابة إذا أعلن أنه سيكون سعيداً باللقاء بالرئيس الإيراني الجديد مسعود بازشكان أو حتى مرشدها السيد على خامنائي، بنفس الطريقة التي التقى بها بالزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون خلال ولايته الأولى، ولكن لأن ترامب لا يملك الصبر ولا القدرة على إجراء مفاوضات مطولة، فمحتمل جداً لن

يأتي أي شيء من هذا سوى الكثير من الدعاية - مليئة بالضجيج والغضب.

ج - العلاقات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية

يجد ترامب أن المنظمات الدولية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة وغيرها مقيدة، وتتطلب هكذا منهج بناء التحالفات وتخاطر بوقوع الأميركيين في فخ التجمعات والعصب، و ترامب لا يثق في التحالفات القائمة على القيم المشتركة، حيث يعتقد أن الولايات المتحدة تميل إلى «التعرض للخداع» من قبل البلدان التي تستغل السخاء الأمريكي.

علاوة على ذلك، تغيرت قواعد اللعبة العالمية منذ عام 2017، عندما كانت المبادرات والتحالفات والمؤسسات الأمريكية القائمة لا تزال تتمتع بالكثير من القوة، وفي غضون ذلك، أصبحت القوى العظمى الأخرى أكثر نشاطاً في إنشاء وتعزيز هياكلها الخاصة المستقلة عن الولايات المتحدة، وتتراوح هذه الهياكل من مجموعة البريكس+ إلى أوبك+ إلى منظمة شنغهاي للتعاون. وبشكل غير رسمي، يمكن للمرء أن يرى «تحالف العقوبات»، حيث تسعد الصين وكوريا الشمالية وإيران بمساعدة روسيا في تحدي النظام العالمي الغربي. قد يرغب ترامب في الانضمام إلى بعض هذه المجموعات بدلاً من إنشاء بدائل مقنعة لها، ومن المرجح أن تفشل جهوده المعلنة لتقسيم هذه المجموعات، إذ قد لا تثق هذه البلدان في بعضهم البعض، لكنهم سيشعرون أكثر بعدم الثقة في دونالد ترامب.

فيما يتعلق بأزمة المناخ، يظل ترامب متشككاً بشأن تغير سياسات المناخ، ويعتقد أن سياسة الطاقة الصحيحة هي «الحفر، يا عزيزي، الحفر» كما قال هو عندما سئل عن الوقود الأحفوري، ولا يشعر بالقلق بشأن العواقب لأنه بحلول ذلك الوقت سيكون خارج المشهد السياسي، وعليه سوف يتباطأ التقدم العالمي في هذه القضية، وسوف تنعكس الجهود الرامية إلى تسريع التحول الأخضر في الولايات المتحدة، وسوف تفسحُ الجهودُ

الطويلة الأجل لتأمين مستقبل البشرية المجالَ للأرباح قصيرة الأجل، قد يؤدي هذا النهج أيضاً إلى التنازل عن مكانة التكنولوجيات الخضراء المرتفعة للصين وغيرها، فضلاً عن إضعاف الموقف الاقتصادي للولايات المتحدة في الأمد البعيد، ولكن الرئيس ترامب قد لا يهتم.

د - التأثيرات المختلفة للسياسات الأمريكية الجديدة

بالنسبة لسياسات إدارة ترامب تجاه ملفات عالمية أخرى، ينبغي أن تكون الصورة واضحة: سوف تحدد حركة «جعل أميركا عظيمة مرة أخرى» التي يتبناها ترامب السياسة الخارجية الأميركية على مدى السنوات الأربع المقبلة، وينبغي لأي مراقب عن كثب لولاية ترامب الأولى أن يكون على دراية بتفضيلاته في السياسة الخارجية وكذلك عملية صنع سياسته الخارجية. ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون هناك ثلاثة اختلافات كبيرة بين سياسات ترامب الخارجية في ولايته الأولى والثانية:

- سوف يتولى ترامب منصبه بفريق أمن قومي أكثر تجانساً مما كان عليه في عام 2017.

- سوف تكون حالة العالم في عام 2025 مختلفة إلى حد كبير عما كانت عليه في عام 2017.

- سوف يكون لدى الجهات الفاعلة الأجنبية فهم أفضل كثيراً لدونالد ترامب.

ولكن من المؤكد أن عصر الاستثنائية الأميركية قد انتهى. في عهد ترامب، سوف تتوقف السياسة الخارجية الأميركية عن الترويج للمُثُل الأميركية الراسخة، وكانت نظرة ترامب إلى السياسة الخارجية واضحة منذ دخل الحياة السياسية، فهو يعتقد أن النظام الدولي الليبرالي الذي أنشأته الولايات المتحدة، كان مع مرور الوقت سبباً في إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة، ولتغيير هذا الخلل، يريد ترامب تقييد التدفقات الاقتصادية الواردة

مثل الواردات والمهاجرين (رغم أنه يحب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد)، وهو يريد من الحلفاء أن يتحملوا قدراً أعظم من العبء في الدفاع عن أنفسهم، وهو يعتقد أنه قادر على عقد صفقات مع «المستبدين - من وجهة نظر أمريكية»، مثل فلاديمير بوتن في روسيا أو كيم جونج أون في كوريا الشمالية، وهو ما من شأنه أن يقلل من التوترات في بؤر التوتر العالمية ويسمح للولايات المتحدة بالتركيز على الداخل.

إن تعيين ماركو روبيو وزيراً للخارجية من شأنه أن يجعله أول لاتيني يشغل منصباً رفيع المستوى في مجلس الوزراء في البلاد، ويحقق روبيو كل الشروط تقريباً لسياسة ترامب الخارجية في المستقبل: فهو متشدد ضد كل المشتبه بهم المعتادين، وهو يشكك في الصين، إن لم يكن عدوانياً تجاهها، ومعادياً لإيران، وغير مهتم بفنزويلا، وحزيناً على كوبا التي تركها والداه، وغير مبالٍ بغزة وفلسطين وأوكرانيا. المشكلة الوحيدة مع روبيو، من وجهة نظر ترامب، هي أن روبيو قد يكون متشدداً للغاية.

لقد خاض ترامب حملته الانتخابية على وعد بإنهاء الحروب، ولقد فعل ذلك بشكل «فوضوي» في أفغانستان، وتعهد بالقيام بذلك في أوكرانيا، لقد ألغى هجوماً واسع النطاق على إيران خلال ولايته الأولى وتناوب بين توبيخ الصين وبيع فول الصويا لها، والسؤال الكبير هو ما إذا كانت رؤية ترامب للسياسة الخارجية «أميركا أولاً» لديها مساحة كافية للحروب الدبلوماسية الصغيرة – مثل اللجوء الجديد إلى العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران، أو مضاعفة الضغوط على فنزويلا، أو إصلاح السياسة الأميركية تجاه كوبا - التي قد تشملها رؤية روبيو للعالم، أو ما إذا كان روبيو سيضطر إلى توجيه أنظاره حصرياً إلى الصين.

إن إدارة ترامب القادمة تمثل فرصة لمجموعة واسعة من حلفاء الولايات المتحدة غير الأساسيين - بعضهم ودودون، مثل حكام دول الخليج، والكيان الإسرائيلي المعزول بشكل متزايد، والهند العالمية الجديدة؛ وكذلك لبعض الخصوم المارقين للولايات المتحدة

مثل روسيا وكوريا الشمالية، وكل هذه الدول لديها الآن محاور على استعداد لترقية العلاقات بشكل كبير إذا كان السعر مناسباً. من ناحية أخرى، يواجه الأوروبيون أكبر مشكلة وجودية مع رئاسة ترامب، وعليهم أن يقرروا ما إذا كانوا قادرين على الصمود معاً بصرف النظر عن سياساته.

يجب أن يكون القادة الأجانب الذين يحتاجون إلى إنجاز أعمال مع ترامب قادرين على القيام بذلك، لكنهم سيحتاجون إلى التعامل معه بشكل مباشر وإقناعه بأن اقتراحهم صفقة جيدة بالنسبة له، إذ يجب ترك الأشياء العاطفية حول التحالفات والصداقة للمؤتمرات الصحفية، والسؤال الثابت لترامب دائماً هو، «ما الفائدة بالنسبة لي؟» حساباته سياسية وتجارية، لكنها مركزة للغاية، لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئاً - «أمريكا أولاً» هو شعاره الصريح.

بشكل عام، ستتلقى القوة الناعمة الأميركية على مستوى العالم ضربة كبيرة هنا، مما يقوض بشكل كبير الولايات المتحدة في جميع أنحاء الجنوب العالمي - وهي المنطقة التي كان أداء الولايات المتحدة فيها أقل من أدائها خلال إدارتي ترامب وبايدن، ونظراً للدور العالمي الضخم للولايات المتحدة، فإن الأميركيين وبقية العالم على وشك المشاركة في تجربة اجتماعية جديدة وواسعة النطاق، تجربة تُجرى خالية تماماً من ضوابط البشر، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة هي في الواقع نظام إنذار مبكر للعالم، وهنا يأتي سؤال مهم حول كيفية تمكن الولايات المتحدة من التخلي أو إرجاع أسلوب القوة الناعمة إلى الخلف؟، هل يدل هذا على أمكانية نشوب صراعات مختلفة، وخصوصاً مع الاتكال الكبير على شخص الرئيس كمفاوض مباشر ووحيد وإعطاء فريقه دوراً جانبياً وظيفياً صِرْفاً وليس صنع سياسيات وتوجهات كما كان، وكأننا أمام ظاهرة حكم غير مكوّن سابقاً في الولايات المتحدة وقد يتكون، ولكن بشكل غير مسبوق بمعنى نمطه وسلوكه.

أخيراً دعنا نسأل حول كيفية الربط من جانب بين الانعزالية في سياسات الرئيس

ترامب والتركيز على الجانب الاقتصادي والربح المالي من جانب آخر؟ حيث نلحظ هناك نوعاً من التناقض، فالانعزالية هي نوع من الابتعاد عن هيكلة الاتفاقات والتحالفات، ومن جانب آخر يتطلب الاستثمار الاقتصادي والمالي كسب المزيد من الصفقات وتمتين العلاقات وترسيخها.

إن عودة دونالد ترامب إلى سدة الحكم تمثل تجربة سياسية استثنائية في تاريخ الولايات المتحدة، تتسم بتناقضات حادة بين الشعبوية المحلية والتعامل البراغماتي مع القضايا الدولية، من خلال تحليل إرث ولايته الأولى، يمكننا استشراف معالم نهجٍ – المتمثلة باللامتوقع والتركيز على الاقتصاد والمال - أكثر صلابة وانعزالية في ولايته الثانية، وهو ما يضع المجتمع الأمريكي أمام اختبار داخلي صعب للاستقطاب والانقسام، بينما يشكل فرصة لبعض القوى العالمية لإعادة تشكيل موازين القوى الدولية.

على الصعيد الدولي، تبدو سياسة ترامب الثانية امتداداً لتركيزه على المصالح الأمريكية البحتة، مع انسحاب تدريجي من الالتزامات الجماعية التي ميزت القيادة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، هذه التوجهات، رغم قدرتها على تحقيق مكاسب آنية، تترك فراغاً خطيراً في النظام العالمي، قد تملؤه قوى منافسة بطرق غير متوقعة.

في نهاية المطاف، يطرح صعود ترامب مرة أخرى أسئلة عميقة حول استدامة النظام الديمقراطي الأمريكي كقوة قائدة على الساحة الدولية. وبينما يواصل العالم مراقبة هذه التجربة، تظل الإجابة مرهونة بقدرة المؤسسات الوطنية والعلاقات الدولية على التكيف مع هذه الحقبة الجديدة من التاريخ الأمريكي.

العراق بين التحديات الإقليمية ورؤية إدارة ترامب

مع عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام 2025، تدخل العلاقات العراقية-الأميركية مرحلة جديدة ومثيرة تتطلب استعداداً استثنائياً للتعامل مع التحديات

والفرص التي قد تفرضها سياسات الإدارة الجديدة. السيد ترامب معروف بنهجه البراغماتي الذي يعتمد على الصفقات، والتركيز على المصالح الأميركية المباشرة، مما قد يؤدي إلى إعادة رسم أولويات السياسة الخارجية الأميركية تجاه العراق والمنطقة.

ترامب رجل يفكر من منطلق صناعة الصفقات، ولكن بشروط الولايات المتحدة. إنه ليس شخصاً براغماتياً كما يشاع، وقد يكون ترامب في ولايته الثانية مختلفاً تماماً عن ولايته الأولى، ومحتمل جداً أن العراق سيواجه خيارات فورية وصعبة، وأن الحكومة العراقية بحاجة إلى إعداد خطط طارئة لأسوأ الاحتمالات من أجل إدارة العلاقة واحتواء تداعياتها في أسوأ الأحوال، وعليه فإن الحفاظ على سيادة العراق واستقراره، مع تعزيز العلاقات الثنائية بشكل يخدم المصالح الوطنية العراقية، يتطلب رؤية شاملة تجمع بين الدبلوماسية، الاقتصاد، الأمن، والتعاون الإقليمي.

مع عودة ترامب إلى الرئاسة سيكون لها العديد من الآثار عبر المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية العراقية، وغالباً ما تتطلب من الأطراف العراقية تعاطياً دقيقاً، فالجوانبُ الرئيسة لكيفية صدى «نفوذ ترامب Trumpproffing» أو «تولي ترامب السلطة» وتأثيرها على العراق محتملٌ جداً تكون كما يلي:

1. الدبلوماسية التبادلية ومخاوف السيادة: من المرجح أن يطبق ترامب نهجاً تبادلياً، متوقعاً من العراق بأن يقدم فوائد ملموسة لاستمرار الدعم الأمريكي، سواء من خلال التعاون الأمني، أو التسهيلات الاقتصادية، أو التوافق مع السياسات الإقليمية الأمريكية. وهذا يعني زيادة المطالبات وبقوة على العراق لدعم المصالح الأمريكية بشكل واضح، مثل اتخاذ موقف أكثر حزماً لتدخلات الجمهورية الإسلامية في إيران ، إذ نرى الآن تطورَ المشهد السياسي الداخلي في العراق لإعطاء الأولوية للسيادة من خلال إنهاء مهمة يونيتاد ويونامي وخروج المستشارين الأجانب (ضد رغبتهم وقناعتهم) الذي يعد ملفاً حساساً جداً، وله تأثيرات خارجية، إن أسلوب ترامب الدبلوماسي القائم على الدبلوماسية

التعاملية والبيع والشراء الآني، والذي يركز على تحقيق الأهداف التي تركز على الولايات المتحدة، قد يضع القادة العراقيين في مواقف صعبة، وخاصة إذا تم الضغط عليهم للتوافق بشكل أوثق مع السياسة الأمريكية بطرق قد تخاطر بردود فعل محلية أو تؤثر على مكانة العراق الإقليمية، هنا من المفيد أن نذكر إنَّ ترامب لديه تصور أنَّ الدور السابق للولايات المتحدة في العراق كان فاشلاً وعليه أما سنرى منه قوة فرض في مطالبة والحصول عليها أو ترك تبني حكومته لقضايا العراق الدولية واعتبار العراق بلداً معادياً للولايات المتحدة، وعليه فالعراق، بحكومته وأطرافه السياسية المختلفة، أمام مفترق طرق.

2. الأمن والوجود العسكري: كان الوجود العسكري الأمريكي في العراق تاريخياً نقطة خلاف وأهمية استراتيجية. إذ أكد ترامب سابقاً على تقليص وجود القوات الأمريكية في الخارج، والذي تضمن دعوات للانسحاب من العراق، وقد تعيد إدارة ترامب الجديدة تقييم الدعم العسكري الأمريكي، مما قد يؤثر على ديناميكيات الأمن الداخلي في العراق، خاصة في ضوء التوترات الإقليمية المستمرة ومخاوف نمو داعش من جديد ونفوذ الفصائل المرتبطة بالجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، وقد يعمل على تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الخارج ما لم تكن هناك فائدة واضحة للمصالح الأمريكية. في العراق، قد يترجم هذا إلى الحفاظ على وجود عسكري أصغر وأكثر شرطية ويركز على حماية الأصول الأمريكية ومواجهة تهديدات محددة بدلاً من دعم جهود الاستقرار الإقليمي الأوسع، من جانب آخر محتمل جداً أن نراه يطالب بقوة ببقاء قواته في قاعدة عين الأسد وغيرها.

3. استراتيجية مجابهة الجمهورية الإسلامية في إيران: اتبع ترامب سياسة «الضغط الأقصى» على إيران، والتي أثرت على العراق بشكل غير مباشر نظراً للعلاقات الاقتصادية والسياسية الوثيقة بين العراق وإيران. إن العودة إلى موقف عدواني مماثل للولايات المتحدة تجاه إيران قد يجهد العراق، والذي يحاول تحقيق التوازن بين علاقاته مع كلا البلدين، وقد يضغط هذا على الحكومة العراقية لتبني موقف أكثر وضوحاً، مما قد يؤدي

إلى تفاقم الانقسامات الداخلية بين الأطراف التي تدعم العلاقات الأمريكية الوثيقة وتلك المتحالفة مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

4. الضغوط الاقتصادية والعقوبات: تضمن نهج إدارة ترامب السابق الاستفادة من العقوبات الاقتصادية كأداة للتأثير، مما أثر بشكل غير مباشر على العراق، وخاصة من خلال العقوبات المفروضة على التجارة الإيرانية، وهي عنصر مهم في اقتصاد العراق. قد يواجه العراق تحديات متجددة إذا أعاد ترامب فرض أو تكثيف العقوبات التي تؤثر على التجارة عبر الحدود، مما يؤدي إلى التضخم ونقص السلع الأساسية مثل الطاقة والكهرباء، وقد يشجع العراق على تنويع اقتصاده بعيداً عن الواردات الإيرانية وإقامة علاقات أقوى مع الشركات الأمريكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ردود فعل متباينة من الدوائر السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق. وسنرى نهجاً مشابهاً من الضغوطات القوية في موضوع إعفاءات الطاقة (تقليل المدة أو قطعها) من العقوبات الأمريكية أو تشديد التدقيق في تهريب الدولار أو تطبيق عقوبات على شركات النقل أو البنوك أو من الممكن أن تتعامل مع إيران أو أطراف موالية لإيران.

5. أسواق الطاقة والنفط: يعتمد اقتصاد العراق على النفط، وقد تؤثر التحولات في سياسة الطاقة الأمريكية في عهد ترامب بشكل غير مباشر على أسعار النفط العالمية، على سبيل المثال، قد يؤدي التركيز المتجدد على استقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على عائدات العراق واستقراره المالي، مما يجعل اقتصاده أكثر عرضة لتقلبات الأسعار الخارجية، وقد يعمل على دفع العراق نحو صفقات نفطية جديدة مع شركات أمريكية أو التأثير على كيفية مشاركة العراق في قرارات أوبك.

6. التأثير على السياسة الداخلية العراقية: قد تؤدي إدارة ترامب الثانية إلى تفاقم الانقسامات داخل النظام السياسي العراقي، وخاصة بين الأحزاب التي تدعم توجهات

السياسة الخارجية المختلفة، قد تدعو الأطراف الموالية للولايات المتحدة إلى تحالف أقوى مع سياسات ترامب، في حين قد تقاوم الجماعات المتحالفة، مثل الفصائل ، مع الجمهورية الإسلامية في إيران، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الحكومة الائتلافية الهشة في العراق وزيادة درجات الجمود السياسي.

7. زيادة التركيز على مكافحة الإرهاب: قد يجدد ترامب موقفه المتشدد بشأن مكافحة الإرهاب في العراق، وخاصة في ضوء عدم الاستقرار الإقليمي المستمر، وقد يؤدي هذا إلى زيادة المطالب الأمريكية على العراق بتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية، حتى مع تمكن العراق من إصلاح الأمن الداخلي، إذا ضغط ترامب على العراق لمواجهة الجماعات ذات العلاقات الإيرانية، فقد يؤدي ذلك إلى توترات، وخاصة إذا فرضت الولايات المتحدة إجراءات أحادية الجانب أو عقوبات تستهدف هذه الجماعات داخل العراق.

8. الضغط من أجل الإصلاحات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية: قد يدفع نهج ترامب «أمريكا أولاً» العراق إلى الدخول في المزيد من الصفقات التجارية المواتية للولايات المتحدة، ويمكن الضغط على العراق لفتح قطاعات من اقتصاده، أو تقليل الاعتماد على إيران، أو خصخصة الموارد بطرق قد لا تتوافق مع أهدافه الاقتصادية أو مصالح جمهوره، ويمكن أن تؤثر مثل هذه الضغوط على الاتجاه الاقتصادي للعراق، وخاصة إذا كانت مرتبطة بالدعم العسكري أو المالي الأمريكي.

9. انخفاض المشاركة الدبلوماسية في القضايا المحلية: قد تعطي إدارة ترامب الأولوية لأهداف الأمن ومكافحة الإرهاب البارزة على المشاركة الأعمق في القضايا السياسية والاجتماعية والتنموية الداخلية في العراق. قد يحد هذا من دور الولايات المتحدة في دعم الحوكمة الداخلية والإصلاحات المؤسسية في العراق، مما يضع المزيد من المسؤولية على العراق لحل تحدياته الداخلية بشكل مستقل، من جانب آخر، مفيدٌ أن نبين أن أغلب الترشيحات والأسماء المطروحة لتكون ضمن فريق ترامب «المحاربون القدامى»

حيث لديهم خبرة وتاريخ عميق مع التجربة العراقية بعد 2003، وعليه ضروريٌّ أن تدرك المنظومة السياسية العراقية أن الإدارة الأمريكية الجديدة لديها برامج وأهداف واضحة وجلية تجاه قراءتهم للمشهد العراقي.

10. المنهج الجديد تجاه العراق: ستشمل سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه العراق ثلاثة آليات مهمة:

- أولها إعادة تقييم وأثر العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية في إيران بمخلف أشكالها من خلال العدسة أو البوابة العراقية.

- ثانيها استخدام آلية الاستخبارات المالية وخصوصاً من خلال وزارة الخزانة الأمريكية في فرض برامجها المختلفة تجاه العراق.

- وأخيراً السعي لتجفيف منابع المال والثروة والنفوذ للأطراف والرجالات السياسية والسلاح العراقيين الموالين لإيران. أي سنرى تنسيقاً عاليَ المستوى بين أطراف الإدارة الجديدة في تغيير سردية الولايات المتحدة تجاه العراق وتحويل موازين القوى الداخلية، من سردية فشل واحتواء وإدارة توازن وفوضى سياسية وخسارة العراق إلى سردية تعاون ومشاركة العراق بعزل الجمهورية الإسلامية وتقليل نفوذ أعداء الولايات المتحدة واقتراب العراق لمحور الغرب.

السردية العراقية في المخيلة الأمريكية (نظرة عامة وحكومية)

العديد من الإدارات الأميركية السابقة وخصوصاً بعد 2003 كانت لديها رؤية معقدة ومتناقضة تجاه العراق. هذه السردية تنبع من مزيج من المصالح الاستراتيجية، التصورات التاريخية، والمواقف الشخصية للرؤساء السابقين ومن ضمنهم دونالد ترامب وفريقه في دورته الأولى. مع الدورة الثانية للرئيس ترامب يمكن أن نقول بأن العراق لم يعد يشكل أولوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولعل اهتمامهم يزداد عندما

يربطونه بسياساتهم تجاه إيران وخصوصاً عندما يعتبرون الكثير من الأطراف العراقية امتدادات لمصالح طهران. فلم يعد لهم العراق «شريكاً ضرورياً» في الحرب ضد الإرهاب، بل الأخطر من ذلك، إن الكثير من الأمريكان الآن ينظرون للعراق كمصدرٍ للتهديد المناهض للولايات المتحدة. فيما يلي تحليل لكيفية رؤية الإدارة المرتقبة للعراق، بشكل عام، وكحكومة عراقية على وجه الخصوص:

– يرى الأميركيون أن العراق يمثل أحد أعقد الملفات في السياسة الخارجية الأميركية، حيث يعكس التدخل الأميركي عام 2003 دروساً مؤلمة بشأن التدخلات العسكرية وإعادة بناء الدول، بالنسبة لإدارة ترامب، العراق ليس حليفاً استراتيجياً قوياً، ولكنه «شريك ضروري إن استجاب» في مكافحة الإرهاب وساحة صراع واحتواء نفوذ إيراني، حيث تعمل طهران، حسب فهمهم، على ترسيخ نفوذها من خلال الفصائل المسلحة والعلاقات السياسية.

– هذا التصور يجعل العراق محطَّ اهتمام الإدارة الأميركية ليس بسبب قوته، بل بسبب ضعف العراق النسبي وتأثيره في الديناميكيات الإقليمية، غير متناسين أنهم أيضاً ينظرون للعراق كمصدر غني بالطاقة وذي موقع استراتيجي ولكنه مع غياب الاستقرار وضعف الحوكمة وفساد الكثير من قياداته ،يعيق استفادة الأمريكان منها.

– إدارة ترامب ترى الحكومة العراقية ككيان يعاني من الانقسامات الطائفية والسياسية، وغير قادر على اتخاذ قرارات مستقلة عن القوى الإقليمية، خصوصاً، الجارة إيران، ولعل هذه الرؤية تدفع واشنطن للتعامل مع الحكومات العراقية بحذر، مع السعي والضغط لإبعادها عن التأثير الإيراني والتوجيه بالاتجاه الذي يخدم المصالح الأميركية.

– صنّاع القرار في واشنطن يعتقدون أن النخب السياسية العراقية مشغولة بالصراعات الداخلية والمصالح الشخصية أكثر من التركيز على بناء دولة مستقرة، وأنهم

أكثر ميلاً لإرضاء العاصمة طهران على حساب واشنطن، وهذا يُعّمق شعور الشك تجاه الحكومات العراقية.

– غالباً ما توصف الحكومة العراقية بأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشراكة مع الولايات المتحدة، سواء في مكافحة الإرهاب أو ضبط الفصائل المسلحة، ولكن على الرغم من ذلك، فإن واشنطن تستمر في دعم العراق لأن الانسحاب التام قد يترك فراغاً تملؤه إيران أو تنظيمات إرهابية مثل بقايا عصابات داعش.

– ترامب سيتعامل مع العراق بلهجة براغماتية، وكميدان للصفقات، وسيركز على ما يمكن للعراق تقديمه للولايات المتحدة (مثل الطاقة أو عزل/تحييد إيران أو الدعم في مكافحة الإرهاب) بدلاً من تبني نظرة طويلة الأمد لإعادة بناء العراق، وتصريحات ترامب السابقة، مثل مطالبته للعراق بدفع «تعويضات» مقابل التدخل الأميركي، تعكس توجهه النفعي تجاه العراق.

يمكن أيجاز الرؤية الأمريكية تجاه العراق بالاتي:

1. أولوية المصالح الأمريكية: مبدأ «أمريكا أولاً» يعني أن واشنطن ستقدم مصالحها الاقتصادية والعسكرية على أي التزامات دولية.

2. التقليل من التدخلات العسكرية: هناك رغبة في خفض التواجد العسكري في الشرق الأوسط، مع التركيز على فرض النفوذ الاقتصادي والسياسي.

3. الضغط على إيران وعزلها عن العراق: العراق في موقع حساس بسبب قربه سياسياً وجغرافياً من إيران، وبالتالي سيظل هدفاً لسياسات الضغط القصوى الأمريكية ضد طهران، وهذه ستؤدي إلى تأثير مباشر وسلبي على العراق بسبب العلاقات الاقتصادية والسياسية الوثيقة بينهما.

الأهداف الاستراتيجية المطلوبة للعراق

1. تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة في المجالات الأمنية، الاقتصادية، والسياسية.
2. حماية السيادة العراقية وتجنب تحول العراق إلى ساحة للصراعات الإقليمية أو الدولية.
3. خفض الاعتماد على أطراف إقليمية ودولية في المجالات الاقتصادية والطاقة والأمن.
4. تحقيق التوازن الإقليمي من خلال دبلوماسية محايدة تخدم مصالح العراق أولاً.
5. تعظيم الاستفادة من العلاقة مع واشنطن لتحفيز التنمية الداخلية وتعزيز مكانة العراق الدولية.
6. استثمار العلاقات الاقتصادية والسياسية لتعزيز مكانة العراق الإقليمية والدولية.
7. خفض التأثير السلبي للصراع الإيراني- الأمريكي مع الحفاظ على التوازن الداخلي.
8. تطوير الاقتصاد الوطني والحوكمة والبرامج الإصلاحية عبر شراكات استراتيجية مستدامة.

المحاور المقترحة لخطة عمل الحكومة العراقية

أ - التواصل السياسي والدبلوماسي

1. تشكيل لجنة عراقية-أميركية مشتركة: تتولى تنسيق الملفات المشتركة مع الإدارة الأميركية، تشمل ممثلين عن وزارة الخارجية، الدفاع، والمالية.
2. تنظيم زيارة رفيعة المستوى لواشنطن: زيارة لرئيس الوزراء ووزيري الخارجية والدفاع لبحث القضايا الثنائية وتعزيز الحوار المباشر مع ترامب وإدارته.
3. تعزيز التواصل مع مجلس الشيوخ (الكونغرس): بناء علاقات مع لجان العلاقات الخارجية والدفاع في الكونغرس لضمان دعم مستمر للعراق في التشريعات والسياسات.
4. التعاون مع مراكز الفكر الأميركية: العمل مع مراكز البحث والفكر لترويج رؤية العراق كشريك استراتيجي.

ب - تعزيز التعاون الأمني والعسكري

1. مواصلة التعاون في مكافحة الإرهاب: تقديم العراق كشريك رئيس في محاربة الإرهاب مع التركيز على الاستفادة من الخبرات الأميركية في التدريب والتكنولوجيا الأمنية.

2. مأسسة الحشد الشعبي: إصلاح الحشد الشعبي وباقي المؤسسة الأمنية لضمان سيطرة الدولة على القرار الأمني ولتقليل نفوذ المجموعات غير الحكومية.

3. تطوير البنية التحتية الأمنية: طلب دعم أميركي لتطوير أنظمة المراقبة الحدودية والتقنيات الحديثة لمكافحة تهريب الأسلحة، مع التركيز على مجال التدريب الاستخباراتي والتقني بدلاً من الوجود العسكري المباشر.

4. تعزيز سيادة القرار العراقي: من خلال تفعيل دور المؤسسات والتركيز على تعزيز

المؤسسات الحكومية لتكون هي المرجع الوحيد في اتخاذ القرارات، بما يشمل ضبط نشاط جميع الفصائل المسلحة تحت مظلة الدولة.

5. شراء المعدات الدفاعية: التركيز على صفقات أسلحة استراتيجية تفيد العراق أمنياً، مما يعزز الاعتماد الأميركي على العراق كشريك استراتيجي.

6. إدارة ملف التواجد العسكري الأمريكي: ترامب قد يسعى إلى خفض التواجد العسكري الأمريكي المباشر مع الحفاظ على النفوذ عبر مستشارين أو قواعد صغيرة، وعليه فإنَّ الموقف العراقي يحتاج لأن يركز على إدارة التواجد العسكري بوضوح من خلال تحديد إطار قانوني واضح لوجود القوات الأمريكية في العراق، ومن خلال توضيح أن أي وجود عسكري أجنبي يجب أن يركز على تدريب القوات العراقية ومكافحة الإرهاب.

ج - تعزيز العلاقات الاقتصادية

1. إنشاء منصة اقتصادية عراقية-أميركية: لعرض الفرص الاستثمارية وتحفيزها في الطاقة، البنية التحتية، والتكنولوجيا، مع التركيز على توقيع عقود مع شركات أميركية كبرى لتطوير قطاعي النفط والغاز والطاقة البديلة.

2. تنويع الشركاء التجاريين في المنطقة: من خلال تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول مثل السعودية وتركيا.

3. تحفيز الإنتاج المحلي: الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة المحلية لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية بشكل عام.

4. إشراك شركات النفط والغاز الأميركية: وخلق فرص جديدة لها، إذ لا يكترث ترامب كثيراً بموضوعات الطاقة البديلة، وعليه ربما يكون التقاط الغاز ومعالجته لتوليد الطاقة

مجالاً رئيساً ومفيداً له حيث سيؤدي ذلك إلى التقليل من الواردات الإيرانية.

5. تعزيز الاكتفاء الذاتي: تطوير قطاع المصافي العراقية لتقليل استيراد المشتقات النفطية من الخارج.

6. تنويع العلاقات التجارية: توقيع اتفاقيات تجارية جديدة مع الولايات المتحدة، مع التركيز على تصدير المنتجات الزراعية والصناعية.

7. تنفيذ مشاريع استراتيجية: إنشاء منطقة اقتصادية حرة مدعومة أميركياً في جنوب العراق.

8. تعزيز صورة العراق دولياً: من خلال تسويق العراق كموقع جيوسياسي محوري يمكن أن يسهم في استقرار المنطقة وتدفق الطاقة العالمية.

9. دعم التعاون الثلاثي: بين العراق الأردن ومصر في مشاريع استراتيجية.

د - إدارة العلاقات الإقليمية

1. تبني سياسة «الجوار الإيجابي» مع إيران مع ضمان احترام القرار العراقي.

2. التركيز على ضبط الحدود ومنع الأنشطة غير القانونية مثل تهريب السلاح والبضائع أو الدولار.

3. تقديم العراق كوسيط لحل النزاعات الإقليمية، وليس كجزء منها، خاصة بين الولايات المتحدة وإيران.

4. التقريب بين إيران والولايات المتحدة: توظيف علاقات العراق مع الطرفين لإطلاق مبادرات حوارية، مع التركيز على تهدئة الصراعات الإقليمية وخفض التوتر في الساحة العراقية.

5. استضافة منتديات إقليمية: استضافة منتديات سلام إقليمية في بغداد لبحث قضايا التعاون الإقليمي، مما يعزز دور العراق كوسيط بدلاً من ساحة صراع.

6. اتفاقيات مصالح مشتركة: الاتفاق مع إيران على خفض التدخلات السياسية في العراق مقابل تسهيل التعاون التجاري والاقتصادي بما يحقق مصلحة الطرفين.

7. التعاون في ملف المياه: الضغط على إيران في قضايا حيوية مثل المياه، لتحويل التعاون إلى علاقة قائمة على المصالح الواضحة لا النفوذ السياسي.

8. تنويع الشراكات الدولية: العمل على تعزيز العلاقات مع القوى الدولية الأخرى (الاتحاد الأوروبي، الصين، روسيا، التكتلات الاقتصادية في آسيا) لتقليل الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة.

9. التعاون مع الدول الصاعدة: تعزيز العلاقات مع دول مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

10. الانخراط في المنظمات الدولية: زيادة الحضور في المحافل الدولية لدعم المواقف العراقية أمام الضغط الأميركي.

هـ - توظيف الدبلوماسية الثقافية والإعلامية

1. إطلاق حملات مجتمعية: التركيز على تعزيز الهوية الوطنية العراقية عبر الإعلام والتعليم، وتقليل تأثير الولاءات الإقليمية والخارجية.

2. التوازن الإعلامي: مكافحة التوجهات الإعلامية المتطرفة المدعومة خارجياً عبر دعم وسائل إعلام وطنية مستقلة.

3. حملات إعلامية ودبلوماسية: الاستثمار في حملات إعلامية للترويج للعراق كدولة

مستقرة ومتعاونة دولياً، مما قد يؤثر في قرارات ترامب التي غالباً ما تعتمد على التوجه الإعلامي.

4. برامج الابتعاث: زيادة عدد البعثات الدراسية إلى الولايات المتحدة في مجالات التكنولوجيا والأمن والاقتصاد.

و - استراتيجية مقترحة للسفارة العراقية في واشنطن

لتعزيز دور السفارة العراقية في واشنطن وعملها في تمثيل وحماية مصالح العراق في الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب الجديدة لعام 2025، فإنها تحتاج إلى تحديد وتطبيق استراتيجية واضحة تحمي مصالح العراق الوطنية وتتكيف مع الأولويات السياسية لإدارة ترامب، فيما يلي مقترح موجز للخطوات والاستراتيجية المطلوبة:

1. إعادة هيكلة فريق السفارة ليضم مختصين في ملفات حساسة مثل الأمن، الاقتصاد، العلاقات العامة، والعلاقات الإيرانية-الأميركية. ويجب أن يكون التركيز على بناء قنوات اتصال مع مستشاري ترامب الرئيسين ومراكز الفكر المؤثرة عليه.

2. تنظيم زيارات منتظمة لقيادات عراقية إلى واشنطن لإبراز التزام العراق بشراكته مع الولايات المتحدة، والتركيز على نقاط الالتقاء مثل مكافحة الإرهاب والاستثمار.

3. تعيين مستشارين في واشنطن لديهم خبرة عميقة في التعامل مع إدارة ترامب وفهم دوافعها.

4. إطلاق حملات إعلامية موجهة إلى الداخل الأميركي عبر منصات معروفة ومؤثرة لتقديم صورة إيجابية عن العراق.

5. دعم برامج الابتعاث الثقافي والتعليمي والأكاديمي مع الجامعات الأميركية.

6. إعداد الدبلوماسيين العراقيين في واشنطن لفهم ديناميكيات السياسة الأميركية وأسلوب العمل في الإدارة الجديدة.

الخطوات التنفيذية المطلوبة

– تشكيل خلية عمل حكومية مركزية: فريق مختص يتضمن خبراء لإدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، يضم ممثلين عن الخارجية، الدفاع، والاقتصاد، والمالية، ومكتب رئيس الوزراء لمتابعة التطورات في العلاقة مع إدارة ترامب بشكل يومي. الخلية تحتاج لأن تكون ذات صلاحيات لتستطيع التركيز والفعالية والسرعة في عملها، وإلا فإنشاؤها من دون ذلك يعني زيادة البيروقراطية من دون مردود مفيد.

– التنسيق المباشر مع السفارة العراقية في واشنطن: تعزيز دور السفارة كمحور اتصال فعّال بين العراق والإدارة الأميركية.

– دعوة القطاع الخاص العراقي للمشاركة في المبادرات الاقتصادية والاستثمارية مع الولايات المتحدة.

– فهم أولويات الإدارة الجديدة: تحليل توجهات الإدارة الجديدة في السياسة الخارجية، خاصةً تجاه الشرق الأوسط، الجمهورية الإسلامية في إيران، والطاقة، وتشخيص مدى تأثير بعض دول الخليج على قراراته في المنطقة، إذ يحتمل أن تكون هذه العلاقات باباً خلفياً مهماً للعراق مع الإدارة.

– رصد التوجهات الإعلامية: متابعة آراء مراكز الفكر والإعلام القريبة من الإدارة لتوقع مواقفها تجاه العراق.

– التواصل مع الإدارة: إقامة قنوات اتصال مباشرة مع وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض، مع التركيز على المسؤولين عن الشؤون الشرق أوسطية.

– الدبلوماسية الرقمية: إطلاق مبادرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح أهمية العراق كشريك أميركي موثوق.

– التواصل مع مراكز الفكر الأميركية: تعزيز الحوار مع مراكز الدراسات والتأثير الفكري المقربة من الإدارة الأميركية لنقل وجهة النظر العراقية.

– التواصل مع الإعلام العالمي: استخدام وسائل الإعلام الكبرى لعرض صورة إيجابية عن العراق وشراكته البناءة مع أميركا.

هذه المقترحات تهدف إلى تمكين العراق من استثمار الفرص والتخفيف من المخاطر التي قد تترتب على سياسات إدارة ترامب الجديدة، مع تحقيق الاستقرار والتنمية داخلياً وخارجياً. إذ إنه من المتوقع أن يكون احتواء التأثير الإيراني في العراق أحد أبرز أولويات إدارة ترامب 2025، في حال استمرت سياسة «الضغط الأقصى» على إيران، لضمان الحفاظ على السيادة العراقية مع إدارة هذا الملف بفعالية، ويمكن للحكومة العراقية اتباع استراتيجيات متنوعة، كلاسيكية وغير تقليدية، لتحقيق توازن داخلي وإقليمي دون التصادم مع أي طرف.

الخاتمة

إن التعامل مع إدارة ترامب القادمة تتطلب رؤية عراقية واضحة ومستعدة لاستثمار الفرص وتجنب التحديات، فالعلاقة مع الولايات المتحدة هي ركيزة أساسية لضمان استقرار العراق وتنميته، وعلى العراق التعامل مع إدارة ترامب الجديد بمنهج استراتيجي يركز على الاستقلالية، الشراكات المتنوعة، وتعزيز الاستقرار الداخلي. هذا النهج سيضمن تحقيق التوازن بين المتطلبات الأمريكية والتحديات الإقليمية، مع الحفاظ على مصالح العراق السيادية.

في ظل موقعه الجغرافي والسياسي، يواجه العراق تحديات معقدة نتيجة للضغوط

الأمريكية لعزل إيران، مما يتطلب استراتيجيات تركز على تعزيز الاستقلالية الاقتصادية والدبلوماسية، وتجنب الدخول في صراعات إقليمية تؤثر على استقراره، هنا تكمن الحاجة لإعادة تعريف دور العراق في السياسة الدولية، مع الاستفادة من دروس الماضي وتوظيف نقاط قوته كمحور للاستقرار الداخلي والإقليمي، أي على صناع القرار في العراق والمنطقة الاستعداد للتغيرات الأمريكية الكبرى وفهم ارتداداتها والسعي لخلق تحالفات إقليمية جديدة أو تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة من خلال تقوية النسيج الداخلي وبناء دولة عراقية ذات قدرة على التحكم بسيادتها الوطنية الكاملة، وعليه فللتعامل مع التحديات والتطلعات الأمريكية تحت إدارة دونالد ترامب، يحتاج العراق إلى استراتيجية شاملة ومتوازنة تعتمد على فهم ديناميكيات السياسة الأمريكية ومصالحها، مع تعزيز قدراته الداخلية وتحسين علاقاته الإقليمية والدولية.

تحتاج الحكومة العراقية إلى استراتيجية مزدوجة تقوم على تعزيز السيادة الوطنية من جهة، والانخراط في توازنات إقليمية ودولية من جهة أخرى. هذا النهج يمكن أن يمكّن العراق من خفض النفوذ الخارجي دون الانزلاق في مواجهة مباشرة أو الوقوع تحت ضغوط إدارة ترامب المرتقبة. فمن عيون ترامب هناك ترابط مباشر بين السياسة والاقتصاد (والاقتصاد عموماً تعني عنده التجارة - مثل شراء معدات أمريكية - أكثر من الاستثمار وذلك لرغبته في جني ثمارها بواسطة أسرع وأوضح) وعليه هناك حاجة للنظر إلى محاور هذا البحث من خلال استراتيجية متكاملة وواحدة.

في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، فإن التعامل مع إدارة ترامب يتطلب مقاربة استباقية تتسم بالمرونة والواقعية. ويجب أن يكون الهدف الأساس حماية مصالح العراق، مع ضمان عدم الانزلاق في سياسات المحاور أو التبعية. إذ تشير تعييناته المبكرة إلى تركيزه على الولاء والتشدد والاضطراب وعليه فمحتمل جداً أن نرى تغييرات مفاجئة في الأشخاص أو السياسات وهذه ستحتاج من العراق قدرة على استيعاب ترددداتها. فإدارة

ترامب سوف لن يكون لها لون واحد أو منهج واحد متناسق، ولكنها ستكون إدارة جدية أكثر من الحقبة الأولى.

هذا البحث يسعى في طياته إلى إعطاء تصور شامل لتحقيق مصالح العراق، مستندة إلى قراءة مباشرة ومعرفة عميقة بالسياسة الأميركية، والحكومة العراقية قادرة على تنفيذ هذه الرؤية بإرادة سياسية قوية وتعاون مؤسسي، مما يعزز مكانة العراق كدولة ذات سيادة وشريك موثوق على الساحة الدولية، إذ إن نجاح هذه الخطة يعتمد على مدى استعداد العراق للانخراط الجاد والتواصل الفعال مع مختلف الأطراف في العاصمة واشنطن. وإن الوقت مؤاتٍ الآن للعمل بجرأة ورؤية استراتيجية لتحصين العراق وضمان استقراره ونموه.

تحتاج السفارة العراقية في واشنطن من جانبها إلى أن تكون ديناميكية وتتبع استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد واستباقية في التعامل مع إدارة ترامب القادمة، وذلك عبر تنفيذ هذه الاستراتيجية، ويمكن للعراق تعزيز موقعه، في العاصمة واشنطن، كدولة سيادية قادرة على تحقيق مصالحها الوطنية وحماية استقلالها في مواجهة التحديات الدولية.

يمكِّن لهذا البحث وغيره من الأوراق والبحوث التفصيلية عن المتغير الأمريكي الجديد أن تُحدَّث قراءاتنا (وترجمتها على الأرض لاحقاً) إلى خطوات عملية في سياسة العراق الخارجية، فمن خلال فهم نمو التدافع والتناقض بين المؤسسة الحاكمة التقليدية والقوى الاجتماعية الصاعدة في أمريكا - التي قوامها رجال الأعمال وأصحاب الشركات والسياسيين الجدد مثل ترامب – نستطيع أن نستشرف ومن ثم ندرك نمط المتغيرات الداخلية الأمريكية وما يلحقها من ترجمة في سياسات الولايات المتحدة الخارجية.

مع إعادة مجيء دونالد ترامب إلى الحكم هل نستطيع أن نقول إننا نرى مخاضاً جديداً لنشوء جمهورية أو ماهية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية على غرار نشوء ماهية جديدة لدور وأثر الولايات المتحدة الأمريكية بعد دخولها الحرب العالمية الثانية منذ 85 عاماً؟ الأشهر والسنوات القادمة ستجيب عن هذا السؤال، ولكن ما نستطيع أن نقوله باطمئنان إنَّ رحلة الإدارة الثانية والأخيرة لدونالد ترامب ستكون أقرب لرحلة ركوب قطار الموت للاعبيها السياسيين.

مراجع الدراسة

1. How the World Can Deal With Trump Advice for Leaders Facing the Potential Return of "America First" By Malcolm Turnbull May 31, 2024 https://www.foreignaffairs.com/united-states/how-world-deal-trump-america-first

2. How Trump Will Change the World The Contours and Consequences of a Second-Term Foreign Policy By Peter D. Feaver November 6, 2024 https://www.foreignaffairs.com/united-states/how-trump-will-change-world

3. Trump's new world order A stunning victory that will radically alter America's role FT THE EDITORIAL BOARD https://www.ft.com/content/4c6adbec-3cbd-4d78-8833-ee865b113269

4. The End of American Exceptionalism Trump's Reelection Will Redefine U.S. Power By Daniel W. Drezner November 12, 2024 https://www.foreignaffairs.com/united-states/end-american-exceptionalism

5. Francis Fukuyama on Trump Yascha Mounk and Francis Fukuyama discuss what a Trump victory means for America, its allies, and the world. YASCHA MOUNK NOV 07, 2024 https://www.persuasion.community/p/francis-fukuyama-on-trump-47

6. Hypocrisy, Spinelessness, and the Triumph of Donald Trump He said Republican politicians would be easy to break. He was right. By Mark LeibovichIllustrations by Ben Hickey September 9, 2024, https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2024/10/trump-gop-support-jd-vance-2024/679564/

7. Israel's Trump Delusion Why Netanyahu's Ambition to Remake the Middle East Is Unlikely to Succeed By Shalom Lipner November 25, 2024 https://www.foreignaffairs.com/israel/israels-trump-delusion

8. I Study Guys Like Trump. There's a Reason They Keep Winning. By Ben Rhodes Nov. 8, 2024 Mr. Rhodes was deputy national security adviser under President Barack Obama. https://www.nytimes.com/2024/11/08/opinion/republicans-democrats-trump.html

9. The Kamala Harris Doctrine, Everything we know about the Democratic nominee's foreign-policy views. FP Staff July 26, 2024, https://foreignpolicy.com/2024/07/26/kamala-harris-policy-china-russia-trade-immigration-israel-gaza-india/

10. IR Experts See Glaring Differences Between Harris and Trump Scholars don't trust the Republican nominee when it comes to managing U.S. foreign policy. By Irene Entringer García Blanes, Susan Peterson, Ryan Powers, and Michael J. Tierney October 31, 2024, https://foreignpolicy.com/2024/10/31/us-election-expert-poll-harris-trump-foreign-policy-military/

11. Trump's Foreign-Policy Influencers Meet the 11 men whose worldviews are shaping the 2024 Republican ticket. FP Staff August 26, 2024, https://foreignpolicy.com/2024/08/26/trump-foreign-policy-influencers-us-election-china-trade-nato-ukraine/

12. Iran 'open' to closer western ties, Khamenei adviser suggests Ali Akbar Velayati says Tehran is shifting foreign policy towards improving diplomatic links https://www.ft.com/content/17d025d6-b224-4be5-9620-d362822c5a95

13. Opinion Israel is trying to uproot Iran's influence. Iraq shows how hard that is. Max Boot October 28, 2024 https://www.washingtonpost.com/opinions/2024/10/28/iran-influence-iraq-israel/

14. Modest American Diplomacy Is the Best Way Forward—for Now By Steven Simon and Jeffrey Feltman October 30, 2024 https://www.foreignaffairs.com/lebanon/least-bad-option-lebanon

15. What Trump Inherits in Gaza New challenges will make it even harder for him to end the war there. Daniel Byman November 12, 2024, https://foreignpolicy.com/2024/11/12/what-trump-inherits-in-gaza/

16. NATO finds gaping holes in Europe's defences By Sabine Siebold and Matthias Williams July 24, 2024 https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/nato-finds-gaping-holes-defences-europe-2024-07-24/

17. How Harris Found Her Foreign-Policy Footing A good vice president has to be the ultimate staffer. Aaron Mannes July 22, 2024, https://foreignpolicy.com/2024/07/22/kamala-harris-foreign-policy-experience-united-states-presidential-election/

18. Project 2025 Various reports Project 2025 Presidential Transition Project The Heritage Foundation 2024 https://www.project2025.org

19. Where would Donald Trump and J.D. Vance take America? The anti-globalist MAGA enthusiast is more consequential than the average veep pick The Economist Jul 18th 2024 https://www.economist.com/leaders/2024/07/18/where-would-donald-trump-and-jd-vance-take-america

20. The Trump Administration and Iraq: What Comes Next? Michael Knights 13th November 2024 https://cfri-irak.com/en/article/the-trump-administration-and-iraq-what-comes-next-2024-11-13

21. Congress of USA letter to President J Biden on April 14, 2024 https://www.politico.com/f/?id=0000018e-d3bd-df56-a1cf-f3bd787e0000

22. Trump says 'drill, baby, drill,' but the record for US oil production isn't his Crude oil production in the U.S. averaged 12.9 million barrels per day in 2023. By Leah Sarnoff July 19, 2024, https://abcnews.go.com/amp/Politics/drill-baby-drill-donald-trump-oil-gas-rnc/story?id=112108980

23. Weekend Interview: Trump Tangles With the Journal's Editors The former president oscillates between bullying and ingratiation as he tries to influence dictators, would-be immigrants and newspaper editorialists. By James Taranto Oct. 18, 2024 https://www.wsj.com/opinion/donald-trump-the-bully-with-a-heart-of-gold-2024-presidential-election-dd922dd6

24. In three-hour Rogan interview, Trump reveals 'biggest mistake' Grace Dean BBC News 26 October 2024 https://www.bbc.com/news/articles/cy8nn0913e8o.amp

25. Donald Trump interview with Lex Fridman podcast #442 September 3rd 2024 Donald Trump Interview | Lex Fridman Podcast #442YouTube · Lex Fridman3 Sept 2024

26. نهاية سياسة الاسترضاء، على الحكومة العراقية أن تختار تشمبرلن أو تشرتشل، المجموعة العراقية للشؤون الخارجية، Iraqi Group For foreign affair